

12 August 2009

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الحادية والخمسين بعد المائة والألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الأربعاء، ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٥

الرئيس: السيدة كارولائين ميلار..... (أستراليا)



الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية) أعلن افتتاح الجلسة العامة الحادية والخمسين بعد المائة والألف لمؤتمر نزع السلاح.

اسمحو لي أن أرحب بالغ الترحيب بضيفنا الموقر الذي سيتحدث إلينا اليوم، السيد يانغ جيشي، وزير الشؤون الخارجية الصينية. ونحن نعلم الأهمية التي يعلقها بلده على عمل مؤتمر نزع السلاح. ومن دواعي سروري وشرفي العظيمين أن أدعو السيد يانغ إلى أخذ الكلمة.

السيد يانغ جيشي (تكلم بالصينية) شكراً سيدي الرئيسة، السيد الأمين العام، السادة الممثلون، حضرات السيدات والسادة إنني لأشعر ببالغ السرور للتحديث إلى مؤتمر نزع السلاح. فقد أصدر المؤتمر، بوصفه الحفل التفاوضي الأحدث المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح، صكوكاً قانونية هامة بشأن مراقبة الأسلحة وأسهم بقسطه في استتباب السلم وإرساء قواعد الأمن على الصعيد الدولي. وبفضل تضافر جهود كل الأطراف، اعتمد المؤتمر في الآونة الأخيرة برنامج عمله وسيمضي قريباً إلى تناول عمله الموضوعي بشأن المسائل الرئيسية المطروحة، وأود أن أتوجه بتهاني إليكم على التقدم المحرز وأعتقد أن المؤتمر سيمضي قدماً، بفضل عنايتكم وحكمتكم، في تناول أعماله على مختلف الجبهات وتحقيق نتائج جديدة بما يرقى إلى مستوى توقعات جميع الأطراف.

سيدي الرئيسة، إن الوضع الأمني الدولي تطراً عليه الآن تغيرات بالغة الأثر منذ أن وضعت الحرب الباردة أوزارها. فالبلدان أصبحت أكثر ترابطاً كما أن مصائرها غدت أكثر تشابكاً من أي وقت مضى على مدى التاريخ. ويظل السلم والأمن الموضوع الرئيسي المطروح على زماننا. وقد تجذّر مفهوم تعددية الأطراف وفكرة السعي إلى تحقيق الأمن على نحو تمكن من قلوب الناس مع زيادة تعمق مبدأ الحوار والتعاون في المجال الأمني فيما بين البلدان. وأتاح ذلك فرصاً هامة فيما يتعلق بإحراز تقدم في مجال تحديد الأسلحة على الصعيد الدولي ونزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة.

غير أن المجتمع الدولي يواجه، في الوقت ذاته، تزايد عدد التحديات المطروحة في مجال الأمن. فالإرهاب قد استشرى وتظل القضايا المتعلقة ببؤر الصراعات الإقليمية مستعصية على الحل بعناد ولا تزال الأوضاع في مجال منع انتشار الأسلحة كثيفة فضلاً عن تعاظم الرّيب والشكوك نتيجة لما للأزمة المالية الدولية والانكماش الاقتصادي من آثار اجتماعية سلبية. ويظل الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي الدولي وتعزيز السلم والأمن في العالم من المهام الشاقة في المدى البعيد.

سيدي الرئيسة، إن الصين ملتزمة بتحقيق السلام والتنمية والتعاون في إطار العلاقات الدولية. وكما قال الرئيس هو جينتاو فإن الصين تتبع دون أن تحيد قيد أملة طريق التنمية السلمية واستراتيجية انفتاحية تعود بالمنفعة على كل الأطراف وينغم فيها الجميع في كل الأحوال وترى أن شعوب كل البلدان ينبغي أن يتعاونوا على بناء عالم متناغم يسوده السلام الدائم ويعمه الازدهار. والحكومة الصينية تعلق أهمية عظيمة على الحد من الأسلحة ونزع

السلاح وعدم انتشار الأسلحة كما أسهمت على النحو الواجب في دفع المسيرة الدولية في تلك المجالات.

إن مؤتمر نزع السلاح هو حصيلة الجهود المبذولة من قبل أطراف متعددة بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح وقدم العديد من الإنجازات التي يمكن الافتخار بها في الماضي إلا أنه دخل في مرحلة طويلة من الركود. وينبغي لنا، اليوم، في وقت يشارف فيه المؤتمر على فتح صفحة جديدة من صفحات تاريخه، أن نستعرض بجديّة الدروس المستفادة من التجارب الماضية وننظر في السبل التي تكفل إحراز تقدم شامل وصحي فيما يتعلق بتجديد الأسلحة ونزع السلاح في إطار متعدد الأطراف. ولبلوغ هذه الغاية، تعتقد الصين أنه علينا أولاً، أن نعتنق مفهوماً جديداً في مجال الأمن يبنى على الثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والمساواة والتنسيق والعمل من أجل استتباب الأمن لقيام بيئة متناغمة ومستقرة في مجال الأمن الدولي والإقليمي.

وينبغي لنا، ثانياً، أن يدعم النظام المتعدد الأطراف وذلك بتفعيل دور الأمم المتحدة والآليات المتعددة الأطراف الأخرى مع مواصلة توطيد أركان وتعزيز الأنظمة القائمة المتعددة الأطراف في مجالات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار.

وينبغي لنا، ثالثاً، أن نحافظ على التوازن والاستقرار الاستراتيجيين الدوليين والعمل على استتباب الأمن للجميع استناداً إلى الاحترام المتبادل والتعاطي مع مصالح كل الأطراف الشرعية في مجال الأمن على قدم المساواة.

رابعاً، ينبغي لنا أن نكثف الحوار والتعاون وأن نلتزم بفضّ النزاعات الدولية بالطرق السلمية.

ولقد عاشت الإنسانية، منذ ظهور الأسلحة النووية، تحت كابوس مرعب يتهدهدها ألا وهو الحرب النووية. وإن جميع الشعوب الحبة للسلم لتتطلع قاطبة إلى العيش في عالم لا ينغصه الخوف من الأسلحة النووية. وذلك هدف لم تتوانى الصين في الدعوة إليه والسعي إلى بلوغه، بكل ما أوتيت من قوة.

ولقد أصدرت الصين، منذ مطلع الستينات من القرن الماضي، بياناً رسمياً يدعو إلى عقد قمة يحضرها زعماء العالم لمناقشة قضية الحظر الكامل والتدمير الكلي للأسلحة النووية. ولم تنهزب الصين، بصفتها دولة نووية، من مسؤوليتها في مجال نزع السلاح النووي. والقدرات النووية التي طورتها الصين إنما تأتي فقط لأغراض الدفاع عن النفس. ولقد وقّينا بكل صدق بالتزامنا بعدم المبادرة إلى استخدام الأسلحة النووية في أي وقت كان أو تحت أي ظروف كانت، كما التزمنا، دون قيد أو شرط، بعدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول التي لا تمتلك أسلحة نووية أو المناطق التي لا توجد فيها تلك الأسلحة، أو التهديد باستخدامها. والحقيقة أننا الدولة النووية الوحيدة التي أخذت على نفسها مثل هذا التعهد ولن نغير سياستنا هذه في المستقبل.

ولقد تحلت الصين، دائماً وأبداً، بأكبر قدر من الاعتدال في مجال تطوير الأسلحة النووية. ولم نعمل، قط، على نشر تلك الأسلحة في بلدان أخرى. كما لم نشارك قط في أي شكل من أشكال سباق التسلح، وليس في نيتنا أبداً أن نفعل ذلك يوماً ما. وهذه هي، في حد ذاتها، مساهمتنا الفريدة في قضية نزع السلاح النووي.

لقد كانت الصين من بين البلدان الأولى التي وقعت على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما كرست جهودها لتعزيز التصديق المبكر على المعاهدة وستواصل بذل جهود حثيثة لبلوغ تلك الغاية. ونحن على استعداد على العمل مع الأسرة الدولية حتى تدخل المعاهدة حيز النفاذ في وقت مبكر.

والصين تدعم جهود المؤتمر الرامية إلى المباشرة في مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في أقرب وقت ممكن وستشارك بجمّة في المفاوضات

والصين تعارض انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وقد انضمنا إلى كل المعاهدات والآليات الدولية ذات الصلة وأنشأنا نظاماً شاملاً من القوانين والأحكام المتوافقة مع النظام القانوني الدولي ذي الصلة، ونفذنا بكل صرامة قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، والقرارات الأخرى المتعلقة بعدم الانتشار. ودأبنا على توسيع نطاق ضوابطنا الخاصة بالتصدير وتبادلنا الآراء بشأن عدم الانتشار وتعاوننا على ذلك مع الآخرين سواء كان ذلك على الصعيد الثنائي أو الصعيد المتعدد الأطراف.

لقد دعت الصين ولا تزال تدعو إلى إيجاد حل سلمي للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية والمسألة النووية الإيرانية عن طريق الحوار والتفاوض وبذلت جهوداً لا تني سعيها إلى بلوغ هذه الغاية. ونحن على استعداد للعمل بجمّة مع الأطراف الأخرى ذات الصلة من أجل مواصلة نزع السلاح في شبه الجزيرة الكورية وإيجاد حل مناسب للمسألة النووية الإيرانية بغية صون النظام الدولي لعدم الانتشار والحفاظ على السلام والاستقرار الإقليميين.

سيدتي الرئيسة، هناك اليوم فرص سانحة بشكل غير مسبوق في مجال نزع السلاح النووي الدولي. إذ أصبحت قضايا مثل الحظر الكامل للأسلحة النووية وتدميرها تماماً وإيجاد عالم خال من تلك الأسلحة أهدافاً معتنقة على نطاق واسع كما أن هناك اقتراحات تطرح بشأن كل ضروب المبادرات الخاصة بتزع السلاح النووي. ونحن نرحب بكل هذه التطورات.

إننا نعتقد أن عملية نزع السلاح النووي يجب تطويرها بجدية تامة من أجل تحقيق الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية وإيجاد عالم خال من تلك الأسلحة.

- إن الولايات المتحدة وروسيا، بصفتها بالبلدين اللذين يمتلكان أضخم الترسانات النووية في العالم، تتحملان مسؤوليتين خاصتين أساسيتين فيما يتعلق بتزع السلاح

النووي. وينبغي لهذين البلدين أن يواصلوا الحد من ترسانتيهما النوويتين بشكل كبير من أجل تهيئة الظروف اللازمة للتخلص في نهاية المطاف من الأسلحة النووية وتدميرها. ونحن نرحب بالمفاوضات الجارية بين هذين البلدين في مجال نزع السلاح النووي ونأمل أن يتوصلا إلى اتفاق جوهري في الموعد المقرر.

- ينبغي للدول النووية أن تحد من الدور المنوط بالأسلحة النووية في إطار أمنها القومي وأن تلتزم في أبكر وقت ممكن بالتخلي عن المبادرة إلى استخدام تلك الأسلحة. ولقد طرحت الصين، منذ عهد طويل يرقى إلى عام ١٩٩٤، مسودة معاهدة بشأن التعهد بعدم المبادرة إلى استخدام الأسلحة النووية وكلنا أمل أن تأخذ الأطراف المعنية، نظراً للظروف المستجدة، هذا الاقتراح على محمل الجد وأن تنظر فيه.

- إن من حق الدول غير النووية، إذ تخلت عن خيارها فيما يتعلق باستحداث الأسلحة النووية، أن تتحرر من تهديد الأسلحة النووية. وينبغي للأسرة الدولية أن تتفاوض على وضع صك قانوني دولي بشأن الضمانات التي ينبغي تقديمها للدول غير النووية وإبرام ذلك الصك في وقت مبكر.

- إن لإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية دلالة إيجابية فيما يتعلق بالمضي قدماً نحو نزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة النووية. وينبغي للدول النووية أن تدعم البلدان في المناطق ذات الصلة فيما يتعلق بإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية أو مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل والوفاء بما عليها من الالتزامات في هذا الصدد.

- ينبغي للأسرة الدولية أن تعمل سوية على أن تدخل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في وقت مبكر. وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يطور أعماله الموضوعية بطريقة متوازنة وأن يتفاوض بشأن وضع معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وإبرامها في أقرب وقت ممكن.

- ينبغي التخلي عن الممارسة المتمثلة في السعي إلى الحصول على ميزة استراتيجية مطلقة. ولا ينبغي للبلدان أن تطور أنظمة الدفاع الصاروخية التي ترزعزع الاستقرار الاستراتيجي العالمي ولا أن تنشر أسلحة في الفضاء الخارجي.

- وينبغي للأسرة الدولية كذلك، كهدف بعيد المدى، أن ترمم اتفاقية بشأن الحظر الكامل للأسلحة النووية حتى يتسنى التوصل، في نهاية المطاف، إلى نزع كامل وشامل للسلاح النووي تحت إشراف دولي فعال.

وإننا لنعتقد وجوب القضاء على مخاطر انتشار الأسلحة النووية من أجل التوصل إلى حظر كامل للأسلحة النووية وتدميرها بشكل شامل لإيجاد عالم خال من تلك الأسلحة.

- ومن الأهمية بمكان أن نعزز عالمية وسلطة وفعالية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأن نكفل الامتثال الدقيق لتلك المعاهدة.

- من الأهمية بمكان مواصلة الجهود الرامية إلى زيادة تعزيز وظيفة الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بالضمانات وتعزيز تنفيذ اتفاق الضمانات وبروتوكوله الإضافي وتحقيق الانضمام العالمي إليهما.
 - من الأهمية بمكان حل قضايا الانتشار بوسائل سياسية ودبلوماسية واستئصال الأسباب الكامنة وراء انتشار الأسلحة النووية.
 - من الأهمية بمكان تعزيز سلامة وأمن المنشآت والمواد النووية ومكافحة الإرهاب النووي وتحسين أنظمة مراقبة الصادرات النووية وتنفيذ أنشطة التعاون الدولي ذات الصلة.
 - ومن الأهمية بمكان أيضاً رفض أي ممارسة تنطوي على الكيل بمكيالين.
- وإننا لنعتقد أن تحقيق الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية لإقامة عالم خال منها يستوجب تعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية ويقتضي قيام تعاون دولي في هذا الصدد.
- فيجب احترام حق البلدان الموقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية ودعمه بحق ولا ينبغي المساس بذلك الحق بذريعة عدم الانتشار.
 - وينبغي للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تضطلع بدور أكبر في تعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية.
 - وينبغي للبلدان أن تدخل في مشاورات متعددة الأطراف وأن تناقش بهمة الوسائل الملائمة للحد من مخاطر الانتشار مع العمل، في الوقت ذاته، على تعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية بما في ذلك إمكانية إنشاء آلية متعددة الأطراف للتزويد بالوقود النووي.
- ويمثل مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المقرر عقده في أيار/مايو القادم تطوراً هاماً للغاية في هذا الصدد. وينبغي لجميع الدول الأطراف أن تغتتم هذه الفرصة لتعزيز الأهداف الرئيسية الثلاثة المتوخاة من نزع السلاح النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية على نحو شامل ومتوازن حتى يسفر مؤتمر الاستعراض عن حصائل جوهرية.
- سيدتي الرئيسة، إن الفضاء الخارجي ملك مشترك للإنسانية قاطبة كما أن الحفاظ على الأمن في ذلك الفضاء وضمان استخدامه بالطرق السلمية من شأنها خدمة المصالح المشتركة لجميع البلدان. فالفضاء الخارجي يحدق به الآن خطر داهم يتمثل في تسليحه. ويجب اتخاذ تدابير متعددة الأطراف تكون فعالة وذات مصداقية للحيلولة دون تحول سباق التسلح إلى أسلحة تستخدم في الفضاء الخارجي. ولهذا الأمر دلالة استراتيجية عالية كما أنه المهمة والمسؤولية المشتركة المنوطتان بالأسرة الدولية. وينبغي للمؤتمر أن يضطلع بدور رئيسي في هذا المضمار.

سيدتي الرئيسة، كما قال الفيلسوف الصيني كسون زي منذ القديم "لا يمكنك أن تقطع رحلة الألف ميل دون أن تقطع خطوات صغيرة ولا يمكن بدون السواقي الصغيرة الحصول على الأثمار أو البحار العظيمة". وبالمثل، وللمضي بعملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار قدماً على الصعيد الدولي ينبغي لنا أن نبدأ بخطوات ملموسة وألا تفتقر قناعاتنا عندما نواجه المضاعف والنكسات. وإني على ثقة بأننا سنفلح، بتضافر جهود كل الشعوب المحبة للسلام في العالم، في إحراز تقدم مطرد في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد الدولي، وسندي بدلونا على النحو الواجب في بناء عالم متناغم يسود السلام والازدهار جميع ربوعه دون استثناء.

وشكراً لكم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية) أشكر جزيل الشكر وزير الخارجية السيد يانغ على بيانه القوي المشجع بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح وعلى حضوره اليوم مؤتمر نزع السلاح. وإني لأشاطره الأمل الذي يحدوه في أن يتمكن بالفعل في قطع الخطوات الصغيرة للمضي قدماً بعملنا الهام.

وأود الآن أن أعلق الجلسة لفترة قصيرة لأصبح السيد وزير الخارجية إلى خارج

القاعة.

علقت الجلسة الساعة ١٠/٢٥ واستؤنفت الساعة ١٠/٣٠

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية) تستأنف الجلسة العامة. هل هناك وفود تود أن تأخذ الكلمة في هذه المرحلة؟ لا أرى أحداً يود أن يأخذ الكلمة.

نأتي إذاً إلى نهاية أعمالنا لهذا اليوم. وليس من المقرر، في هذه المرحلة، أن نعقد أي جلسات عامة أخرى طوال هذا الأسبوع، غير أنه يبدو وأننا في موقف يمكننا من اتخاذ قرار بشأن جدول أعمالنا المستقبلي فسأطلب، إذاً، من الأمانة أن تحدد موعداً لعقد جلسة في هذا الصدد.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥